الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

سلسلة

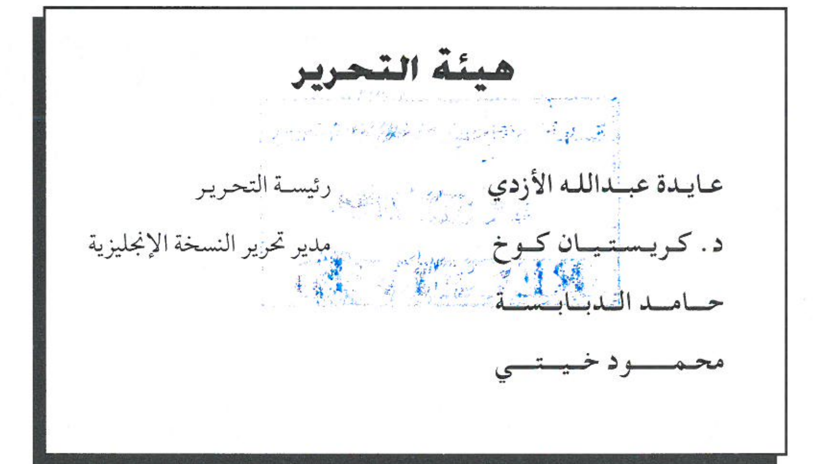


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.



سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 28 ـ

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 7 كانون الثاني/ يناير 1998

الطبعة الأولى 1999

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712 +

فاكس : 769944 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

مقدمة

تعتبر روسيا الاتحادية إحدى أكبر دول العالم من حيث مساحة أراضيها، إذ إنها تحتل مساحة تفوق 17 مليون كيلومتر مربع في قارتي أوربا وآسيا. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي فقدت موسكو السيطرة على حوالي خمس المساحة التي كانت تسيطر عليها، وحوالي نصف السكان الذين كانت تقرر مصيرهم. ويصل عدد سكان روسيا الاتحادية حالياً إلى ما يقرب من 150 مليون نسمة.

وقد أودت التحولات السياسية التي جرت في بداية التسعينيات في الاتحاد السوفيتي بالاقتصاد الروسي فأوصلته إلى الدمار، بعد بناء استمر طيلة أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاتحاد السوفيتي يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة من حيث حجم القوة الاقتصادية المطلقة. ونتيجة لهذه التحولات السياسية فقدت روسيا في التسعينيات الكثير من وزنها الاقتصادي، وانخفض الناتج الوطني الإجمالي لها بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتي السابق حوالي 40٪؛ مما أدى إلى انتقالها إلى رتبة دول مثل اليونان والبرتغال والمكسيك وإسبانيا وبولندا وتشيلي من حيث حجم الناتج الوطني الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك وعلى إثر تعسر الإصلاحات فإن الناتج الوطني الإجمالي لها في الوقت الراهن لا يعادل أكثر من 10 - 15 ٪ من الناتج الوطني الإجمالي الأمريكي.

ومع ذلك مازالت روسيا بلداً صناعياً متطوراً إلى حد ما، وتتمتع بقاعدة علمية جيدة، ولكنها تحتاج إلى مدة لا تقل عن عمر جيل كامل من أجل الارتقاء إلى مستوى التطور الذي تتميز به كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

هذا وقد اشتدت معاناة الاقتصاد الروسي في عام 1998 بسبب هبوط أسعار النفط والأزمة الاقتصادية الآسيوية وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

وروسيا التي كان من المفروض أن تجري فيها عملية ادخار رؤوس الأموال حسب السياسة الجديدة التي كانت تدعو إلى الانفتاح والاصلاح الاقتصادي فقدت 62.5 مليار دولار تم تهريبها إلى الخارج خلال الفترة 1992 - 1997 حسب المعلومات الرسمية، في الوقت الذي تقدر فيه الصحافة الروسية قيمة الأموال التي تم تحويلها من روسيا خلال الفترة ذاتها بأكثر من 100 مليار دولار.

أتت الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها روسيا منذ بداية التسعينيات في نهاية عام 1997 بمردود إيجابي، إذ أدت إلى استقرار وضعها الاقتصادي في النصف الأول من عام 1998. وأصبح عام 1997 السنة الأولى التي توقف انخفاض الإنتاج فيها. وأثناء الخطة الخمسية الأخيرة انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بحوالي 40٪ وتقلص الإنتاج الصناعي بحوالي 50٪ والإنتاج الزراعي بنسبة 35٪. وكان الحد الأدنى لمستوى المعيشة يساوي أقل من 70 دولاراً شهرياً، وبلغ عدد المواطنين الذين لا تصل دخولهم إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة 34.7 مليوناً.

وقد ازدادت كميات النفط المستخرجة في عام 1997 لأول مرة طيلة السنوات السابقة إذ وصل حجم إنتاجه إلى 272 مليون طن. وفيما يتصل بصناعة استخراج الغاز فقد أنتجت روسيا 489 مليار متر مكعب منه.

وكان استثمار الأموال الأجنبية في السوق الروسية ضئيلاً؛ إذ لم تفلح الحكومة في اجتذاب أكثر من 23 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية.

وتميز الوضع العام على الصعيد السياسي بتنامي التناقضات وتفاقم الصراعات بين الفئات الديمقراطية ومجموعات مالية - صناعية تسيطر حالياً على نصف الاقتصاد الروسي تقريباً.

وتعاني روسيا من الإجرام الذي يتخذ طابعاً محترفاً ومنظماً أكثر فأكثر، بحيث أصبحت جميع فروع السلطة عاجزة عن السيطرة على الأوضاع الأمنية بصورة كاملة في الكثير من المناطق الروسية، ونمت الشبكة الإجرامية وامتدت في كل مكان، بحيث أصبحت سلطة موازية لسلطة الحكومة في أغلب المدن الروسية.

تحتفظ روسيا الاتحادية بجيش كبير يبلغ تعداده 1.5 مليون فرد، تشكل المدفعية والقوات الصاروخية عشر الجيش العامل، وهي مزودة بمختلف أنواع الصواريخ التكتيكية والاستراتيجية ومدافع الهاون والمدافع الذاتية الحركة. وليس لدى قطاعات الجيش الموزعة على ثماني مناطق عسكرية أسلحة نووية مباشرة، بسبب الاحتفاظ بقواعد وزارة الدفاع تحت مراقبة هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. وتنوي وزارة الدفاع تقليص عدد الجيش الروسي إلى 1.2 مليون فرد في السنوات القريبة.

وكانت روسيا في سياستها الخارجية تتجه نحو الدول الآسيوية؛ وخاصة اليابان والصين والهند ومنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي. أما فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط فلم تحظ باهتمام كبير من موسكو، ما عدا تركيا وإيران و إلى حد ما مصر.

وكانت العلاقات بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية تتطور بصورة طبيعية ولا يمسها أي توتر*.

* تمت الاستعانة بالمراجع التالية في كتابة المحاضرة: أخبار وكالة إيتار - تاس الروسية للأنباء. صحيفة "عالم الأعمال". صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا". كتاب إيفان ريبكين **«روسيا في القرن الحادي والعشرين، نظام ديمقراطي أو دكتاتوري»**.

الوضع الاقتصادي في روسيا الاتحادية

عانى الاقتصاد الروسي طيلة السنوات الماضية من الأزمة المالية الحادة الناتجة عن عدة عوامل، وكانت أهم المشكلات بها مشكلة المديونية؛ ويقصد بها مديونية الفروع الاقتصادية تجاه الحكومة ومديونية الحكومة تجاه المواطنين على شكل رواتب متأخرة.

وكانت هذه المديونية تحصى بالمليارات من الدولارات. وتجاوزت مديونية المصانع تجاه الحكومة 60 ترليون روبل قديم؛ أي أكثر من 10 مليارات دولار وفقا لأسعار الصرف السارية في بداية عام 1998. وكان بين المؤسسات المدينة أفضل المصانع والشركات؛ مثل مؤسسة إنتاج الغاز الطبيعي "غازبروم" ومصنع "أفتوفاز" لإنتاج سيارات "لادا" وغيرهما من الشركات.

وتبلغ ديون مصنع "أفتوفاز" مثلاً أكثر من مليار دولار، رغم أنه أحد أفضل المصانع الإنتاجية في البلاد، وقد خرجت من أبواب فروعه في عام 1998 لأول مرة في تاريخه حوالي 740 ألف سيارة.

وتعتبر المديونية بهذا الحجم ثقيلة جداً، ولا تستطيع الشركات مهما كانت قوية وناجحة تسديد ديونها دون إلحاق الأضرار بعملياتها الإنتاجية. أما مصنع "أفتوفاز" فإن الوضع بهذه المؤسسة يتميز بالإضافة إلى المديونية بانتشار سرطان الإجرام فيها، مما اضطر الأجهزة الأمنية إلى وضعها تحت إشرافها المباشر حالياً.

أما مديونية الدولة العامة؛ وهي عبارة عن رواتب المواطنين غير المدفوعة لهم طيلة شهور عديدة، فقد اقتربت من سبعة مليارات دولار،

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية
في روسيا الاتحادية

ولم تستطع الحكومة الروسية تسديد جزء من ديونها لموظفيها إلا في أواخر عام 1997.

وتكمن أسباب الأزمة المالية الحادة التي كانت روسيا تعاني منها بشكل حاد أثناء عام 1997 في عدم توافر السيولة المالية في السوق وفي ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية والغاز، والتعرفة العالية للنقل باستخدام السكك الحديدية وفشل سياسة جباية الضرائب وعدم فاعلية سياسة الاقتراض.

وقد انخفضت فوائد القروض التي كانت قد بلغت خلال السنوات الماضية ما بين 200 و250٪ إلى حد ما في السنتين الأخيرتين، ولكنها مازالت مرتفعة جداً وما زالت سياسة الاقتراض المعمول بها حالياً لا تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي، بسبب استثمار الأموال في أسواق المضاربة المالية وليس في المشروعات الصناعية والزراعية التي لم يستطع أصحابها الاستفادة من القروض بسبب ارتفاع فوائدها. ولكن الحكومة الروسية تضع في مقدمة أولوياتها في الوقت الراهن هدف تثبيت فوائد القروض على مستوى أقل من 20٪، رغم أن هذه الرغبة ماتزال هدفاً منشوداً.

وبالإضافة إلى كل ذلك عانى الاقتصاد الروسي أثناء عام 1998 من أربع صدمات وضعته على حافة الكارثة؛ كانت الصدمة الأولى داخلية وتلخصت في فشل الحكومة الكامل في جباية الضرائب. واعترفت السلطات الرسمية في نهاية السنة الماضية أنها لن تستطيع أن تجمع إلا 65٪ من حجم الضرائب المفروضة، ولذلك كان إجراء إصلاح السياسة الضريبية أبرز المهمات للحكومة الروسية في عام 1998.

وجاءت الصدمات الثلاث الأخرى من الخارج؛ وتمثلت الأولى في رفض صندوق النقد الدولي منح التحويل الدوري للقرض بمبلغ 700 مليون دولار، وتمثلت الثانية في رفض البنك الدولي تقديم 1.1 مليار دولار من الأموال التي كانت تنتظرها ميزانية الدولة. في حين كانت الصدمة الثالثة تكمن في الأزمة المالية التي حلت بالدول الآسيوية وشملت روسيا في نهاية خريف عام 1997 والتي كان من نتائجها أن خسرت روسيا خمسة مليارات دولار حسب معطيات البنك المركزي الروسي.

إن الاتجاهات السلبية في تطور الاقتصاد الروسي طيلة السنوات الخمس الماضية هي السبب الأساسي في الركود الاقتصادي الذي يعانيه الاقتصاد الروسي حالياً، وكانت هذه الاتجاهات قوية ومؤثرة إلى درجة أن التحسن النسبي للوضع الاقتصادي في بداية عام 1998 مايزال يحتوي على عدد من العناصر الخطرة جداً التي قد تهدد مصالح روسيا القومية.

وقد شهد عام 1997 لأول مرة أثناء الخطة الخمسية الأخيرة إحراز النمو الاقتصادي الذي بلغت نسبته 1.7٪. وثمة تنبؤات بمواصلة النمو في عام 1998 بمقدار 2-3٪، ولكن الوصول إلى هذا الهدف لن يستطيع إخراج الاقتصاد الروسي من دائرة الأخطار، ولن يتمكن من حل المشكلة التي يعاني منها. وإن مواصلة الاقتصاد الروسي السير في الاتجاه الحالي سوف يجعل روسيا تضطر إلى الاعتماد على تصدير خاماتها إلى الخارج، كي تستطيع استيراد المعدات والآلات وبضائع الاستهلاك العام.

ومايزال الوضع في ميدان الشؤون المالية والمصروفات غير مرض، إذ إن حوالي نصف المؤسسات الصناعية الروسية لا يتمتع بربيعية الإنتاج، أو بمعنى أصح أصبحت هذه المؤسسات الصناعية غير مربحة، ويؤدي

استمرار عملها إلى تنامي مديونية الدولة، أما إيقافها عن العمل فيهدد بزيادة البطالة بين المواطنين، ونسف قواعد السلم الاجتماعي؛ إذ إن عدد العاطلين عن العمل قد وصل في بداية عام 1998 إلى 6.4 ملايين فرد. فضلاً عن ذلك يؤثر تفاقم القدرة الشرائية المتأزمة لدى المواطنين تأثيراً سلبياً جداً في الإنتاج بسبب تزايد تقلص الطلب.

يتمتع خُمس المواطنين الروس بدخول يقع مستواها تحت الحد الأدنى من مستوى المعيشة. وتشير الدوائر الخارجية إلى أن ثمة عملية انحدار بطيئة للمواطن الروسي وسكان البلاد عامة. وإذا كان الفرق الأقصى بين دخول أغنى عُشر من المجتمع ودخول أفقر عُشر منه، والذي يعتبره علماء الاجتماع مقبولاً؛ يساوي 8 أضعاف، ففي روسيا يبلغ هذا الفرق بين أغنى الشرائح في المجتمع وأفقرها فيه 12.6 ضعفاً.

كان الحد الأدنى لمستوى المعيشة في روسيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 يساوي 408 آلاف روبل قديم أي أقل من 70 دولاراً شهرياً. وبلغ عدد المواطنين الذين لا تصل دخولهم إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة 34.7 مليون فرد. وتحولت روسيا من مجموعة الدول التي تتمتع بمستوى التطور الإنساني العالي إلى مجموعة المستوى المتوسط، وتحتل الآن المرتبة السابعة والستين بين دول العالم.

ويجب الاعتراف أن ثمة تحسن في عدد من مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية في روسيا؛ ألا وهي زيادة متوسط العمر واستقرار الدخول الفعلية والأسعار والنمو الاقتصادي؛ ففي عام 1997 استخرجت روسيا 272 مليون طن من النفط و489 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ولم يتجاوز مستوى التضخم المالي في نهاية السنة 0.6٪. أما حجم التبادل التجاري

الخارجي فقد ارتفع بنسبة 1.5٪ في عام 1997 بالمقارنة مع العام الذي سبقه، وتجاوز 153 مليار دولار. ووصلت احتياطيات الذهب والعملة الأجنبية إلى 22.9 مليار دولار. وازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4٪.

ورغم ذلك فإن الدَّين الخارجي الروسي حالياً يتجاوز ضعف قيمة التصدير الوطني مما يجعل من روسيا إحدى أكثر دول العالم مديونية. وهذا يتطلب التدخل السريع من جانب الحكومة لحماية مصالح الدولة الوطنية من أجل ضمان أمنها الاقتصادي.

وبغض النظر عن زيادة قيمة الاستيراد التي تجاوزت 67 مليار دولار وانخفاض قيمة التصدير، فقد احتفظت التجارة الخارجية الروسية برصيدها الإيجابي الذي يقارب 20 مليار دولار.

وتنبه وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسية التي أوردت هذه المعطيات إلى أن روسيا الاتحادية ليس في وسعها توسيع التصدير لاحقاً؛ إذ إنها استنفدت جميع مواردها تقريباً.

وسوف تولي الوزارة التي تمثلها في الخارج 50 بعثة تجارية و42 ممثلاً تجارياً في عام 1998 اهتمامها الخاص لتصدير الآلات والمعدات وتطوير التعاون العسكري ـ الفني مع شركائها في الخارج وتشجيع الاستثمارات في فروع الإنتاج التصديرية.

تحاول الحكومة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في السوق الروسية، ولكنها لم تفلح إلى الآن في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الكافية إلى البلاد، إذ وصل حجم الاستثمارات الأجنبية في اقتصاد روسيا الاتحادية إلى 23 مليار دولار تقريباً، وتتضمن حوالي 10 مليارات دولار استثمارات

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية
في روسيا الاتحادية

مباشرة. وهذا الحجم من الاستثمار يعتبر ضئيلاً جداً حتى بالمقارنة مع رؤوس الأموال الأجنبية التي وظفت في القطاعات الاقتصادية لدول أوربا الشرقية. ويلاحظ في الفترة الأخيرة تباطؤ وتائر نمو السوق الاستثمارية، في الوقت نفسه فإن بعض رؤوس الأموال الموظفة سابقاً قد بدأت تنسحب من السوق الروسي بسبب الأزمات التي تهز الاقتصاد الروسي.

وفيما يتعلق بالاستثمارات ذاتها فهي توجه بصورة أساسية إلى قطاع الطاقة ومجال الاتصالات. وهناك بعض الاتفاقيات مع الشركات التي تنتج سيارات الركاب؛ أمثال شركات "فيات" و"رينو" و"أوبل".

ويبقى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية أحد المهام الرئيسية لسياسة وزارة الخارجية الروسية التي تقوم سفاراتها بنشاط واسع النطاق في أهم دول العالم، والدول الآسيوية من ضمنها.

ويتميز اجتذاب الاستثمارات الأجنبية اليوم بالأهمية الجوهرية للنهوض بالاقتصاد الروسي؛ من أجل ترسيخ القاعدة التي يمكن أن تعتمد عليها دبلوماسية موسكو لمعالجة مهمتها الاستراتيجية، وهي أن تصبح أحد المراكز القوية التأثير في سير الأحداث بالعالم الذي ينبئ بإمكانية تعدد الأقطاب في المستقبل.

تعد مشكلة نقص المعلومات المتوافرة عن روسيا إحدى المشكلات الأساسية التي تقف حاجزاً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية على روسيا، والأسوأ من ذلك هو ذيوع المعلومات المشوهة عن الأسواق الروسية التي تنشرها وسائل الإعلام الخارجية.

بغض النظر عن الأخطار التي تنتظر المستثمرين الأجانب الجدد في شوارع موسكو أو غابات سيبيريا أو شواطئ سانت ـ بطرسبورج فإن روسيا

الاتحادية يمكنها أن تقدم لأصحاب الأموال الآفاق الجيدة في الكسب السريع والوفير والطويل المدى.

حسب استنتاجات المتخصصين البريطانيين مثلاً تحتل ألمانيا الاتحادية المرتبة الأولى بين دول العالم من ناحية صعوبة وعدم ربحية توظيف الأموال فيها، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا والمملكة المتحدة ذاتها. أما روسيا فتحتل في هذه القائمة المرتبة السابعة عشرة.

هناك دليل آخر جاء من شركة "استاندرد أند بورس" الأمريكية التي تتخصص في تقويم مكانة الشركات العالمية؛ إذ يرى المحللون الأمريكيون أن استثمار الأموال وإجراء عمليات في اليابان ودول جنوب شرق آسيا تشكل مجازفة أخطر مما هي عليها في روسيا أو البرازيل. ويساوي مجموع "القروض السيئة" في اليابان وكوريا الجنوبية وتايلند حسب استنتاجات المحللين الأمريكيين 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان. وخطر إجراء العمليات المالية في روسيا والبرازيل أقل بنسبة 15٪ تقريباً منه في اليابان التي تعتبر الدولة الاقتصادية الثانية في العالم.

تأمل الأوساط السياسية والاقتصادية في موسكو بأن تصبح الأوضاع المالية في البلاد أكثر ملاءمة لجذب الاستثمارات إلى المشروعات المحلية. وتم في عام 1997 تخفيض مستوى التضخم المالي السنوي إلى النصف، بالمقارنة مع العام الأسبق حين كان يعادل أكثر من 20٪ فأصبح 11٪.

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية
في روسيا الاتحادية

الوضع السياسي والأمني

إن الجدل التاريخي الذي بدأ في روسيا في مستهل التسعينيات بين أنصار الاقتصاد الموجه اشتراكياً وخصومهم أنصار اقتصاد السوق انتهى لصالح أنصار اقتصاد السوق في عام 1996 عندما انتخب الشعب الروسي بوريس يلتسن رئيساً للجمهورية. وهناك بعض الدلائل الأخرى التي تدل على تحول الرأي العام الروسي إلى جانب اقتصاد السوق، فأثناء الانتخابات الأخيرة لانتخاب برلمان مدينة موسكو التي جرت في خريف عام 1997 انتخب سكان العاصمة الروسية السيد ستيبان أورلوف، وهو ممثل سلالة العائلة الأرستقراطية العريقة المعروفة من أيام الإمبراطورة إيكاتيرينا الثانية، نائباً في برلمان موسكو.

وحسب المعلومات التي قدمها مركز دراسة الرأي العام لعموم روسيا لم يتم استنفاد صبر الشعب الروسي بعد، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلاد، وأصبح من الأمور التقليدية في السنوات الخمس الأخيرة أن المواطنين الروس لا يحبون السلطة بكل مستوياتها ولا يثقون بها وبالزعماء السياسيين الذين فقدوا مصداقيتهم أمام جميع فئات الشعب. ولكن أغلبية سكان البلاد ماتزال تتحلى بالصبر ولا تنوي اتخاذ أي خطوات عدوانية أو إجراءات احتجاجية ذات طابع عنيف.

وقد سجل المركز المذكور أعلاه تدني اهتمام المواطنين الروس بالسياسة ورجالها، وذلك بسبب ارتباط هموم المواطنين بزيادة البطالة والأسعار والأزمة الاقتصادية، وانقسام المجتمع إلى فئتي الأغنياء والفقراء.

وكان 47٪ من سكان موسكو يقوِّمون عام 1997 باعتباره "عاماً طيباً" وهذا التقويم هو الأكثر إيجابية على مدى السنوات السبع الأخيرة، في حين

وصف 29٪ من المشتركين في الاستفتاء الذي أجراه المركز ذاته عام 1996 بـ"العام السيئ" . ويعتقد 26٪ أن الأوضاع الاقتصادية سوف تتحسن . ولا يشاطرهم في هذا الرأي 37٪ ، بينما يتوقع 17٪ من أهل موسكو أن تتردى أوضاعهم وتزداد سوءاً .

ويعتبر رئيس الحزب الشيوعي الروسي جينادي زيوجانوف عام 1997 «عاماً معقداً جداً ومثيراً للأمل» في الوقت ذاته . وسيكون العام الجديد حسب رأيه «أصعب الأعوام وعاماً خطراً» ولكنه «قد يعطي لروسيا فرصة استعادة صحتها» . ويشير الزعيم الشيوعي الذي قضى 134 يوماً من أيام السنة في 33 رحلة بمختلف مناطق روسيا إلى زيادة نفوذ المعارضة في هذه المناطق ، ويؤكد أن الشعب الروسي يسعى إلى التعاون مع الحزب بنشاط .

أما زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي فلاديمير جيرينوفسكي فمايزال يصر على أطروحته بأن الديمقراطية «لا تصلح لروسيا» وعلى أن «الدولة الروسية لا تستطيع أن تخرج من الدائرة المفرغة إلا بإعلان حالة الطوارئ» . وعند مناقشة المواضيع الحساسة في جلسات البرلمان فإن جيرينوفسكي في كثير من الأحيان كان يقف إلى جانب النواب المؤيدين لوجهة نظر الحكومة ، وكان يدافع عن مشروع ميزانية عام 1998 الذي قدمته الحكومة ، وفي الوقت ذاته فإن الزعيم الليبرالي ينادي بإقامة «الديمقراطية المقيدة» في روسيا وذلك لمدة سنتين أو ثلاث سنوات .

أما رئيس مجلس الاتحاد في البرلمان الروسي إيجور سترويف ، فيعتقد أن المجتمع الروسي أو بالأحرى الأوساط السياسية الروسية تتحلى في الفترة الأخيرة بنوع من الوفاق في جو البحث عن المساومات وطرق الخروج من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ، وهو يشيد باستحداث الأساليب الجديدة للممارسات السياسية في البلاد ، وخاصة

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية
في روسيا الاتحادية

تنظيم اجتماعات الطاولة المستديرة ولقاءات الأربعة باشتراك رؤساء فروع السلطة (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيسي البرلمان : رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب) لمناقشة القضايا الملحة بغية الوصول إلى قرارات متفق عليها وتكون مقبولة لدى الجميع ، آخذاً بعين الاعتبار إرادة الشعب .

يقول المثل العربي : «لولا الوئام لهلك الأنام» وهو مثل يؤكد على ضرورة الاتفاق بين الأفراد وخاصة في الظروف الصعبة ، ولكن الوئام في روسيا هو وئام سطحي ومؤقت ، تؤكد هذا تحليلات رئيس الحزب الاشتراكي والرئيس السابق لمجلس الأمن الروسي إيفان ريبكين الذي لا يستبعد في كتابه الذي صدر حديثاً احتمال الخيار بين الديمقراطية والدكتاتورية في روسيا في المستقبل .

يتميز الوضع العام على الصعيد السياسي الروسي في الفترة الحالية بالتناقضات ، ليس بين المعارضة والحكومة فحسب ؛ ولكن بوجود الخلافات في الرأي بين القوى والأحزاب المعارضة لنهج الحكومة ، وبتنامي الحساسيات بين الفئات الديمقراطية ذاتها التي تعتمد عليها السلطة .

المعضلة الأساسية التي تحاول الحكومة الروسية حلها خلال الفترة الحالية هي تحديد المسار اللاحق للتحولات في السوق . ولا تنحصر الصراعات التي تجري في البلاد بالقوى والمعسكرات الفكرية ذات الأسس الطبقية كالعمال والموظفين وغيرهما ؛ بل تشمل المعسكر المعارض والاتجاه الديمقراطي المناصر لاتجاهات السوق المفتوحة الذي استطاع ممثلوه بفضل قربهم من السلطة تغيير نمط الحكم في البلاد .

تنتهج الحكومة الحالية سياسة الرأسمالية الشعبية الديمقراطية وذلك بالاعتماد - في التصريحات الرسمية على الأقل - على أصحاب الملكية الصغيرة، ولكنها تصطدم في سياستها مع مجموعات من معسكرها تجد مصالحها الأنانية من خلال أنواع اقتصاد السوق الأخرى أمثال الرأسمالية الأوليجاركية* أو الرأسمالية الإدارية البيروقراطية. وتنجم عن ذلك الفضائح والمنازلات اللفظية المفتوحة التي نقرؤها أو نسمعها من حين إلى آخر في الصحافة المكتوبة والمسموعة.

تتكون المجموعات الأوليجاركية التي ظهرت في روسيا أخيراً من مصرف وشركة قابضة كالعادة؛ وتشمل عدة مؤسسات صناعية في فرع واحد أو عدد من الفروع الاقتصادية المختلفة ومؤسسات تجارية أو خدمية على شكل الشركات المساهمة المفتوحة أو المغلقة، والمرتبطة برأس المال الأجنبي.

هذه المجموعات مرتبطة عادة بالحكومة عن طريق ممثليها فيها، وتتصارع فيما بينها من أجل الاستيلاء على اللقم السائغة من الفطيرة الاقتصادية، وتستعمل في هذا الصراع وسائل الإعلام التي تسيطر عليها. وفي ظل التحولات التي تشهدها روسيا أصبح هناك تداخل وثيق بين عالم المال والأعمال وعالم السياسة. فلم يعد ثمة أمر مثير للدهشة بأن يدور الحديث عن ظهور نجوم جدد في عالم المال والسياسة في روسيا الاتحادية.

وتكون في روسيا الاتحادية خلال عملية تحولها الاجتماعي عدد من المجموعات المالية - الصناعية التي تسيطر حالياً على نصف الاقتصاد

* أوليجاركية كلمة يونانية تعني سلطة القلة. والأوليجاركية المالية هي مجموعة تتكون من كبار الرأسماليين تملك احتكارات صناعية ومصرفية وتسيطر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الروسي تقريباً؛ ومن هذه المجموعات مجموعة "لوجوفاز" لبوريس بيريزوفسكي مدير مصنع "أفتوفاز" سابقاً والنائب السابق لرئيس مجلس الأمن الروسي والسكرتير التنفيذي الحالي لمجموعة الدول المستقلة، وهو أغنى رجال الأعمال الروس حيث يمتلك أكثر من 3 مليارات دولار.

المجموعة الأخرى هي "أونيكسيمبانك" لفلاديمير بوتانين النائب الأول لرئيس وزراء روسيا السابق الذي يملك الجزء الأكبر من أسهم مصنع إنتاج النيكل في مدينة نوريلسك بمنطقة شمال روسيا، حيث يوجد ثلث الاحتياطيات العالمية لمعدن النيكل و40٪ من الاحتياطي العالمي للمعادن البلاتينية ومكامن غنية لمعدني الكوبالت والنحاس. وقد بدأ ظهور اسم فلاديمير بوتانين الذي لا يتجاوز عمره الآن 40 عاماً كرجل أعمال ناجح في عام 1993. وبعد عامين فقط وبالتحديد عام 1995 أصبح هذا الموظف العادي الذي عمل بوزارة التجارة الخارجية الروسية حتى عام 1990 صاحباً لأحد المصارف الخاصة الكبرى في روسيا. ونجح فلاديمير بوتانين في توسيع مجال استثماراته ليخرج بها خارج حدود روسيا. وقد أصدرت "أونيكسيمبانك" في بداية عام 1998 سندات بالأسواق المالية الدولية تصل قيمتها إلى أكثر من 250 مليون دولار، وأصبح أول مصرف روسي يحصل على موافقة من لجنة أسواق الصرف الأمريكية لطرح أدوات ادخارية للمستثمرين الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك مجموعة "ألفا" لوزير العلاقات الاقتصادية الخارجية الأسبق بيوتر أفين، ومجموعة بنك "ستوليتشني" الذي افتتح مكتبه التمثيلي في دبي، ومجموعة "غازبروم" التي تملك أكبر مكامن الغاز في العالم؛ ويقدر إنتاج "غازبروم" بأكثر من 500 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً،

وتلعب الدور القيادي في استخراج الغاز الطبيعي ونقله، بالإضافة إلى غيرها من المجموعات.

هذه التكتلات المالية ـ الصناعية تسيطر على الجزء الأكبر من صناعة استخراج النفط وتكريره عن طريق الشركات القابضة؛ أمثال "لوكويل" و"يوكوس" التي تعتبر الشركة السادسة من حيث الترتيب بين كبرى شركات النفط العالمية، وشركتي "سيدانكو" و"سيبنيفتي".

النائب الأول السابق لرئيس مجلس وزراء روسيا ومهندس الإصلاحات الاقتصادية أناتولي تشوبايس – الذي كان الهدف الدائم لهجمات المعارضة، والذي كان يكسب الأعداء أكثر مما يكسب الأنصار في معسكر أنصار السوق، وأصبح في نهاية المطاف كبش فداء الحكومة – اعترف في بداية عام 1998 بوجود مواجهة بين حكومة روسيا الاتحادية وبين 2 أو 3 من رجال الأعمال المتنفذين، الذين يطمحون إلى الدور الأكبر في تحديد المسار اللاحق لتطور روسيا.

وعلى سبيل المثال أعلن بوريس بيريزوفسكي في الصحافة البريطانية أن سبعة مصارف روسية استولت على نصف البلاد وستقوم بادارة الأمور فيها. وحسب رأي هذا الثري فإن روسيا تقف في الوقت الراهن على الخط الذي يفصل المرحلة الأولى من الإصلاح السياسي والاقتصادي عن المرحلة الثانية. وقد تم أثناء مرحلة التطور الثوري الأولى في خضم الصراع بين القديم والجديد بناء القاعدة الأساسية للإصلاحات، ويجب تغيير المسار في المرحلة الثانية؛ وهي مرحلة التحولات التدريجية. ويعتبر بيريزوفسكي أن السلطة المركزية تفقد نفوذها مع سير الإصلاحات لصالح المؤسسات الإدارية والصناعية في المناطق، ولذلك فإن على السلطة أن تتراجع أمام

مصالح الاحتكارات. وينوي هذا الثري تكوين حركة سياسية سوف تعتمد على القوى المؤثرة في المناطق، وإنشاء هذه الحركة سوف يضعف السلطة المركزية، وبالتالي قد يؤدي إلى تغييرات جسيمة وخطرة على الدولة.

وتعبر وزارة الداخلية الروسية عن قلقها بصدد المواجهة المحتملة بين سلطات المناطق والسلطة المركزية؛ فمن الممكن لسلطات المناطق أن تنسف نظام المؤسسات السياسية والاقتصادية بالدولة في طور تكوينه؛ وتشكل بالتالي تهديداً لكينونة الدولة الروسية ذاتها. ويقترح بعض أقطاب السياسة الروسية استحداث المجلس الاقتصادي الأعلى؛ على أن يتكون من أصحاب المصارف ورجال الأعمال، ويعطيهم صفة مستشارين ماليين لرئيس الجمهورية.

هذا الاقتراح لو طبق فإنه سيزيد الأمور سوءاً لأنه يعطي صفة رسمية لمجموعات مصرفية وصناعية تقوم بتحقيق مصالحها حالياً عبر الدوائر الحكومية بطرق غير رسمية وغير قانونية أحياناً ومشبوهة أحياناً أخرى.

بدأت الحرب الداخلية من أجل الإثراء منذ سنوات؛ فحالات الاغتيال ومحاولات قتل أصحاب المصارف والشركات الكبرى أصبحت أمراً معتاداً في روسيا، ولا تنفذ عمليات التصفية الجسدية من قبل المنظمات الإجرامية فحسب، بل وعند اشتداد المنافسة من قبل التكتلات الاقتصادية المتناحرة. وتتجاوز القيمة الفعلية لحجم اقتصاد الظل حسب اعتراف المدعي العام الروسي مليار دولار. وهناك العديد من المخالفات في التجارة الخارجية وفي مجال التمويل والاقتراض وسوق الأوراق المالية وعمليات الخصخصة وتصدير المعدات العسكرية وإنتاج المواد الكحولية وتوزيعها.

ومنذ بداية سياسة الخصخصة تم في هذا المجال تسجيل أكثر من 30 ألفاً من الجرائم، وسجل في 1997 أكثر من 360 ألف مخالفة قانونية و20 ألف قضية اغتيال و2.4 مليون جريمة. ويقدر عدد الجرائم غير المسجلة بسبعة ملايين جريمة، ومن المنتظر انخفاض الجرائم الموجهة ضد الأفراد وزيادة الجرائم الاقتصادية، وذلك في ظروف عدم وجود قانون يواجه الجريمة المنظمة.

وحسب التصريحات الرسمية هناك "بعض النجاحات" في مجال مكافحة الإجرام الذي تفشى في المجتمع الروسي بعد إشاعة الديمقراطية وتنامي الركض وراء الثروات في سير عملية خصخصة ممتلكات الدولة، لكن النضال ضد الإجرام يبقى واحداً من أولى مهام الحكومة.

تشكل الأوضاع الاقتصادية التعيسة للمواطنين الروس الذين لا تصل دخول الخمس منهم إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة التربة الخصبة لانتشار الإجرام في البلاد، والذي يكتسب طابعاً محترفاً ومنظماً أكثر فأكثر. ولا يستطيع جميع فروع السلطة السيطرة على الأوضاع الأمنية بصورة كاملة في الكثير من المناطق. والحديث لا يدور حول السرقات وعمليات النهب باستعمال السلاح الأبيض أو الناري التي تعتبر جرائم عادية وتلقى العقاب في أغلب الأحيان. وإنما الأخطر هو الإجرام المنظم الذي تسرب إلى الدوائر الحكومية والمؤسسات المالية والصناعية والأمنية. وتقوم العصابات المنظمة التي تملك ميزانيات ضخمة بدس مخبريها في المصارف والشركات الكبرى، وبالتهديد بالقتل أو بالتخريب، وتفرض عليها "الضرائب" التي تصل أحياناً إلى 30٪ من الأرباح التي تحصل عليها الشركات التي تقع "تحت حماية" هذه العصابات.

وتشكل الشبكة الإجرامية المنظمة الآن سلطة موازية لسلطة الحكومة في أغلب المدن الروسية، وخاصة في وسطها التجاري حيث يدفع معظم التجار "أتاوات" لحماتهم من المجرمين.

وتلجأ بعض المصارف والشركات إلى طلب المساعدة من المجرمين في صراعها ضد المنافسين، أو لتأمين مصالحها عبر دوائر السلطة، أو لتوجيه التهديدات ضد أعضاء الحكومة ذاتها.

كما تشترك الشبكة الإجرامية في الانتخابات، وتقوم بإيصال ممثليها إلى مجالس البلديات والهيئات المنتخبة في المناطق؛ وقد اشترك في الانتخابات البلدية في نوفوسيبيرسك مثلاً في العام الماضي 18 شخصاً أدينوا سابقاً بسبب الجرائم المختلفة التي ارتكبوها في الماضي، وأدين بعضهم عدة مرات. وقامت وزارة العدل الروسية بالتحقيق مع جينادي كونياخين رئيس بلدية مدينة كيميروفو وهو صاحب السوق البلدية في هذه المدينة التي تعتبر من أكبر مراكز إنتاج الفحم الحجري في روسيا. ولهذا الإداري ثلاث سوابق إجرامية في الماضي، وهو الآن متهم بالاختلاسات الاقتصادية.

أصبح إجراء التحقيقات القضائية أو الصحفية أمراً خطراً؛ ويجازف القائمون بها بحياتهم؛ فقد تم منذ عدة سنوات اغتيال مراسل إحدى الصحف المركزية في موسكو حين كان يجمع المعلومات حول الاختلاسات بوزارة الدفاع. ولم يكشف حتى الآن من نظَّم التفجير في مقر الصحيفة والذي أودى بحياة الصحفي دميتري خولودوف.

وتصدرت روسيا في عام 1997 قائمة البلدان التي اغتيل بها أكبر عدد من الصحفيين، والتي لم يتم كشف أكبر عدد من جرائم قتل رجال الصحافة

فيها؛ وتضم القائمة الكئيبة أسماء ثمانية صحفيين روس اغتيلوا في عدة مدن روسية من مجموع 47 صحفياً وقعوا ضحايا العصابات الإجرامية في العالم، وأصبحت ممارسة مهنة الصحافة في روسيا الاتحادية أخطر من ممارستها في كولومبيا التي تعيش تحت سيطرة عصابات تهريب المخدرات.

لقد غدا القتل بالطلب لقاء 2000 دولار أمراً معتاداً في روسيا التي حاربت 10 سنوات في أفغانستان وسحبت قواتها مؤخراً من الشيشان. هناك كثير من الجنود والرقباء والضباط وعناصر القوات الخاصة الذين يجيدون مهنة القتل وحدها، ويحبونها أحياناً، ولكنهم فقدوا وظائفهم سواء بسبب إقالتهم من الخدمة العسكرية، أو قاموا بتركها بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الجيش الروسي. وقد تم مؤخراً في إحدى المدن في سيبيريا اعتقال مهندس في أحد المصانع العسكرية؛ لأنه قام بافتتاح ورشة سرية لإنتاج المسدسات وبنادق الصيد من الطراز الذي ابتكره؛ بسبب عدم استلامه الراتب الشهري لمدة عدة شهور. وحسب التصريحات التي أدلى بها رئيس لجنة الفضاء الروسية يوري كوبتيف فإن هناك شركات روسية قامت بإجراء اتصالات مع إيران لتصدير تقنيات الصواريخ إليها.

ولا يستبعد تهريب تقنيات حديثة وخطرة عن طريق جمهورية الشيشان؛ هذه الجمهورية القفقازية التي غادرها 50٪ من السكان إلى مناطق روسية أخرى في السنوات الأخيرة دون رجعة تبقى "بؤرة" من بؤر الإجرام والإرهاب في روسيا الاتحادية؛ فقد تم اختطاف حوالي 200 شخص بمن فيهم الأجانب في هذه الجمهورية القفقازية في عام 1997 بغية الحصول على الأموال، حتى أصبح اختطاف الأفراد "صناعة" في هذه

الجمهورية التي وصل عدد الأفراد المختطفين والمحجوزين فيها حالياً إلى 700 شخص.

ويقول رودلف تورنينغ - بيترسين من منظمة الأمن والتعاون في أوربا إن جمهورية الشيشان ليس بها حتى الآن سلطة مركزية قوية، أما المجتمع الشيشاني فهو عبارة عن تركيب عائلي يتولى الأمور فيه باستخدام المسدس زعماء المجموعات العائلية والتشكيلات المسلحة الذين يوترون العلاقات بين أعضاء المجتمع والأوضاع في الجمهورية؛ لأن استتباب النظام فيها يهدد مصالحهم.

سياسة روسيا الخارجية

إن الوقت الراهن يشهد حالة من التغير والتبدل لطابعه المعهود. والدول الكبرى تعيد تقسيم العالم من جديد، وحسب منطق الأحداث العالمية فقد تؤدي إعادة التقسيم هذه إلى مواجهات جديدة في ظروف اختلال التوازن في العالم. ويقع العالم على حافة تغيرات كبرى قد تحدث في العقد أو العقدين القادمين. وبالرغم من التحولات الإيجابية التي حصلت في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة فإن الصراع مايزال يجري فيه بصوره المكشوفة تارة والمستترة تارة أخرى بين مختلف القوى التى تسعى وراء التقنيات الجديدة والخامات الطبيعية، كما تسعى إلى تحسين مواقفها الجيوسياسية في الظروف الجديدة.

وتشترك روسيا في هذا الصراع لتأمين مصالحها الحالية والمقبلة، ويعتبر مستشار الرئيس الروسي أميل بائين أن عام 1997 كان بالنسبة إلى روسيا أهدأ الأعوام فيها منذ تفكيك الاتحاد السوفيتي، وأصبحت روسيا أثناء هذا

العام عضواً كامل الحقوق في مجموعة الدول الصناعية الثماني، كما تم قبول روسيا في مجموعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وتم حل قضايا الحدود المتنازع عليها بين روسيا الاتحادية والصين الشعبية. وتوصلت روسيا واليابان إلى تثبيت المبادئ الجديدة للتعاون بينهما، واتفقتا على التعامل الاقتصادي الواسع استعداداً لعقد اتفاقية السلام الثنائية.

وقد لعبت موسكو دوراً مهماً في منع الاصطدام العسكري في شباط/ فبراير 1998 بمنطقة الخليج العربي بفضل وساطتها الناجحة بين العراق وهيئة الأمم المتحدة.

وعلى صعيد مجموعة الدول المستقلة؛ تم إعلان الاتحاد بين روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء، وتم تطبيع العلاقات مع أوكرانيا. ويعتبر انضمام روسيا إلى نادي باريس ولندن حدثاً مهماً يمكّن روسيا من استرداد ديونها الخارجية.

وفي مجال السياسة الخارجية لا بد من التوقف عند التوجه الروسي نحو الدول الآسيوية وخاصة اليابان والصين الشعبية والهند. أما فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط فلم تحظ باهتمام كبير من موسكو، ما عدا تركيا وإيران، وإلى حد ما مصر.

وكانت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في حالة تطور طبيعية ولا تشوبها شائبة من شوائب التوتر، ولكن واشنطن تعمل بنشاط في منطقة مصالح روسيا القومية بجمهوريات آسيا الوسطى والقفقاز. أما روسيا فقد وجهت أنظارها إلى منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادي التي

تنوي الرجوع إليها بكامل ثقلها لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

ويتسم لقاء كراسنويارسك بين الرئيس الروسي بوريس يلتسن ورئيس وزراء اليابان السابق ريوتارو هاشيموتو في خريف عام 1997 بأهمية بالغة؛ إذ دشن طوراً جديداً في العلاقات بين البلدين. وأكد الزعيمان الروسي والياباني أثناء اللقاء سعيهما إلى توقيع اتفاقية السلام قبل حلول عام 2000. وتنتظر موسكو من طوكيو زيادة توظيف الاستثمارات وإنشاء الصناعات الجديدة في الشرق الأقصى الروسي والمساهمة في تطوير المناطق النائية.

إن اليابان ليست متأكدة من سلامة اعتمادها على استيراد الخامات من دول الشرق الأوسط، وهي تهتم عند توجهها نحو روسيا بإعادة النظر في سياستها الاستيرادية السابقة، وتتطلع إلى الإمكانيات الكبيرة التي تفتح أمامها في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي القريب من حدودها. وبالإضافة إلى ذلك يشكل سعي اليابان إلى العالم المتعدد الأقطاب نقطة التقاء أخرى لمصالح البلدين، وقد ساعدت طوكيو على دخول روسيا إلى مجموعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا المطلة على المحيط الهادي، وبالمقابل فإن روسيا تؤيد دخول اليابان إلى مجلس الأمن الدولي بصفة عضو دائم.

ومن المنتظر أن تعقد خلال عامي 1998 و1999 أربعة لقاءات للقمة الروسية اليابانية التي ستعزز وتطور العلاقات الثنائية بين البلدين دون شك، وتؤدي إلى تثبيت التوجه نحو التعاون الرباعي بين روسيا الاتحادية واليابان والصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المحيط الهادي.

وتتعلق المشروعات الاقتصادية الرئيسية المشتركة التي سوف تناقشها هذه الدول بموضوع استخراج الغاز الطبيعي من منطقة إيركوتسك وشبه جزيرة ساخالين ومناطق الشرق الأقصى الروسي الأخرى. وجرت في موسكو في نهاية عام 1997 مباحثات بين ممثلي روسيا الاتحادية واليابان وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا وكوريا الجنوبية حول شروط الاتفاقية الخاصة بإنتاج الغاز الطبيعي في حقل إيركوتسك في سيبيريا. وتم إثر المباحثات التوقيع على المذكرة التي تنص على المبادئ الأساسية للأعمال الخاصة بتدقيق مخزون أكبر المكامن الغازية بمنطقة "كوفيكتينسكويه" الذي يقدر حجمه بـ 1500 مليار متر مكعب. ويقع هذا المكمن في سيبيريا الغربية، حيث يوجد فيها أحد عشر مكمناً غازياً كبيراً آخر لم يبدأ استثمارها بعد.

وفضلاً عن ذلك تمت مناقشة موضوع مد الأنبوب لنقل الغاز من سيبيريا إلى الصين الشعبية عبر منغوليا على مسافة أربعة آلاف كيلومتر. وهناك مشروعات أخرى لنقل الغاز من تيومين وياكوتسك إلى منطقة شمال شرق آسيا وإلى اليابان، عن طريق كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لتلبية احتياجات دول هذه المنطقة إلى موارد الطاقة.

وإجمالاً يمكن القول إن روسيا واليابان وضعتا في عام 1997 حجر الأساس لتحقيق مشروع منظومة الطاقة لدول شمال شرق آسيا الذي سيؤدي إلى دعم الاقتصاد وتوطيد الأمن في دول المنطقة في القرن الحادي والعشرين. وهذا المشروع والمشروعات الأخرى التي ماتزال قيد الدراسة والبحث والمناقشة يمكن اعتبارها جواباً روسياً على ما يجري في العالم من محاولات إعادة تقسيم الموارد الطبيعية الخام المتبقية في العالم، والتي سوف تحدد نتيجتها المباشرة توازن القوى في المنطقة مستقبلاً.

الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية
في روسيا الاتحادية

وبالإضافة إلى التعاون الثنائي في مجال الطاقة وضعت روسيا واليابان الخطوط الأولى للتعامل في المجال العسكري؛ حيث وقعت شركة "روسفوروجينيه" عقداً مع جهات يابانية حول تعريف الطيارين اليابانيين على الطائرة المقاتلة "سو-27". وزار روسيا في شهر شباط/ فبراير 1998 طياران يابانيان ومهندس طيران للتدريب على قيادة هذه الطائرة وتنظيم الصيانة لها، ويعتبر مجيء الطيارين اليابانيين العسكريين إلى روسيا لهذا الغرض بمنزلة بادرة في مجال التعاون العسكري بين البلدين.

ونهج موسكو نحو تطوير العلاقات مع اليابان لا يعني تنازل روسيا عن المناطق الجنوبية من جزر الكوريل التي تسعى اليابان إلى ضمها إليها، بل يهدف إلى إعادة توجيه اهتمام طوكيو من المطامع الحدودية إلى التعاون المثمر. وساعد هذا النهج كذلك على تحسين العلاقات بين روسيا والصين الشعبية.

لقد كانت العلاقات الروسية-الصينية في حالة تطور ناجح طيلة عام 1997 على أساس من التكافؤ والثقة المتبادلة، وهي تستهدف التعاون الاستراتيجي في القرن المقبل وفق وجهات النظر والمواقف المتشابهة حول طائفة واسعة من القضايا الدولية. وتم تحديد الحدود الروسية-الصينية في منطقتها الشرقية بفضل إيجاد حل للجدل الذي كان يعكر جو العلاقات الثنائية لمدة 300 سنة. ووقعت روسيا والصين وكازخستان وقرغيزستان وطاجكستان الاتفاقية المتعددة الجوانب حول تقليص القوات المتمركزة في المناطق المتاخمة للحدود. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1997 وقعت روسيا عقداً لبناء المحطة الذرية لإنتاج الطاقة الكهربائية في الصين، وسوف يستمر تنفيذ العقد مدة عشر سنوات ويشتمل على عدة مراحل.

وتم في بداية كانون الثاني/ يناير 1998 في نيودلهي اجتماع اللجنة الهندية الروسية المشتركة الخاصة بالتعاون الثنائي في مجال الطيران والقوات البرية، وناقشت اللجنة إمكانية تزويد الهند بمدافع الهاون ذاتية الحركة ودبابات "ت-72" و"ت-90" ومصفحات "ب.م.ب" ووسائل الدفاع الجوي. ويهدف التعاون العسكري الروسي-الهندي إلى الاستمرار حتى عام 2010. وهناك خطط لإجراء المناورات البحرية المشتركة بين السفن الحربية الروسية والهندية.

وتنوي الدولتان التعامل في مجال تحديث المقاتلات "ميج-21" والمقاتلات القاذفة للقنابل "ميج-27" وإنتاج طائرة "سو-30" متعددة الأهداف بالهند على أساس الرخصة الروسية، وتطوير الأسطول البحري الهندي المزود بتسع غواصات روسية، وبناء المحطة الذرية لإنتاج الطاقة الكهربائية، وسوف يصل حجم التبادل التجاري بين الهند وروسيا في عام 2000 إلى خمسة مليارات دولار.

ومن أجل إكمال تثبيت أقدام روسيا في القارة الآسيوية قام رئيس وزراء روسيا يفجيني بريماكوف بزيارة الهند في كانون الأول/ ديسمبر 1998، وكانت القضايا الأساسية المطروحة للمناقشة في نيودلهي هي توسيع التعاون العسكري والفني بين الدولتين والمستمر منذ 30 عاماً.

وسوف يخلق التعاون بين روسيا واليابان والصين والهند جواً جديداً في منطقة آسيا والمحيط الهادي.

وتركت زيارة رئيس الوزراء الروسي السابق فيكتور تشيرنوميردين إلى تركيا في أواسط كانون الأول/ ديسمبر عام 1997 انطباعاً كبيراً لدى

المراقبين بسبب تنامي العلاقات وتطورها بين روسيا وهذا البلد العضو في حلف شمال الأطلسي. ويقارب حجم التبادل التجاري السنوي بين الدولتين أربعة مليارات دولار، ومن المؤمل أن يزداد كثيرا في القرن المقبل؛ إذ تم أثناء الزيارة التوقيع على 10 اتفاقيات. وإحدى الاتفاقيات تنص على تصدير الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا عبر أنبوب سمي بـ"السيل الأزرق" يمر بقاع البحر الأسود. وإذا كان حجم التبادل التجاري الروسي مع الهند يساوي خمسة مليارات دولار فسيناهز حجم تجارة روسيا مع تركيا في بداية القرن القادم 10 مليارات دولار. وتشترك شركة "كاموف" الروسية لإنتاج الطائرات العمودية في المناقصات الخاصة بإنتاج الطائرات العمودية من الجيل الجديد بالتعاون مع الشركات التركية لتزويد الجيش التركي بها. وينص البرنامج على إنتاج 145 طائرة عمودية بقيمة 3.5 مليارات دولار. وتشترك في المناقصات بالإضافة إلى روسيا شركتان من الولايات المتحدة الأمريكية وشركتان أوربيتان.

وتأتي أهمية تعاون روسيا مع إيران في درجة أقل من قيمة تعاملها مع تركيا من الناحية الاقتصادية. وتشترك روسيا في مشروع إنتاج الغاز الطبيعي في حقل بارس الجنوبي في مرحلتيه الثانية والثالثة مع شركة "توتال" الفرنسية وشركة "بتروناس" الماليزية بقيمة ملياري دولار، وستكمل بناء المحطة الذرية لإنتاج الطاقة الكهربائية في منطقة بوشهر؛ والتي بدأت ألمانيا الاتحادية بناءها في أواسط السبعينيات وتركتها في عام 1979. وتتعامل الدولتان في مجال الأمن وخصوصاً في مجال منع تهريب الأسلحة والمخدرات، وتم التوقيع على اتفاقية بهذا الخصوص في نهاية عام 1997 أثناء الزيارة التي قام بها إلى طهران نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الروسي السابق أناتولي كوليكوف.

وبالرغم من منع الحكومة الروسية تصدير مواد صالحة للاستخدام المدني والعسكري فقد تورطت بعض الشركات الروسية الخاصة باتصالات مع إيران لنقل تقنيات الصواريخ إليها . وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عدداً من الطلبة الإيرانيين الذين يدرسون اختصاصات في مجال الصواريخ بجامعة باومان التكنولوجية في موسكو . كما اعتقلت أجهزة الأمن الروسية في نهاية عام 1997 موظفاً في السفارة الإيرانية لدى تسلمه وثائق تتعلق بالتقنيات المزدوجة للاستخدام المدني والعسكري . ولتفادي تهريب التقنيات الخطرة فقد شددت الحكومة الروسية الرقابة على تصدير سلع وخدمات الاستعمال المزدوج ذات العلاقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها . ويلزم قرار الحكومة الأطراف الروسية الحكومية والخاصة بالامتناع عن عقد أي صفقة لتصدير سلع أو خدمات يمكن أن تستخدم لصنع أسلحة نووية أو كيماوية أو جرثومية أو صاروخية .

وختاماً نقول إن روسيا تستعيد صحتها في ظروف داخلية صعبة جداً . وإن الأمور المهمة والقرارات الجديدة والحاسمة أحياناً التي تؤثر في الأوضاع داخل روسيا ذاتها والدول الأخرى تصدر يومياً تقريباً . والتطورات التي تجري في روسيا تترك أثرها على توازن القوى في العالم، وعلى تشكيل المحاور التي ربما ستلعب دوراً جذرياً في سير الأحداث على الصعيد العالمي .

نبذة عن المحاضر

د. فكتور ليبيديف

حصل الدكتور فكتور ليبيديف على درجة الدكتوراه عام 1978 في الدراسات الإسلامية من أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، وكان موضوع رسالته "التيارات اليسارية في الإسلام ودور الإسلام في حركة التحرر الوطني العربية" . وكان قد درس اللغة العربية في كلية اللغات الشرقية في جامعة لينينجراد عام 1960 .

عمل مترجماً بوزارة التجارة الخارجية السوفيتية ومعهد العلوم الاجتماعية عام 1966 ، وبدأ العمل محرراً في وكالة تاس السوفيتية للأنباء عام 1967، وما يزال يعمل في هذه الوكالة حتى الآن من خلال إدارته للمركز الإعلامي الإقليمي الروسي في أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة .

كتب العديد من البحوث والدراسات في القضايا الإسلامية والاجتماعية، وله العديد من المقالات المنشورة في الصحف الروسية والعربية .